

€ TRAINING

إعداد الهوازانات طبقاً لدليل إحصاءات مالية للحكومة لعام 2001

12 - 23 مايو 2025
روما (إيطاليا)



إعداد الموازنات طبقاً لدليل إحصاءات مالية للحكومة لعام 2001

رمز الدورة: K417 تاريخ الإنعقاد: 12 - 23 مايو 2025 دولة الإنعقاد: روما (إيطاليا) - التكلفة: 9775 يورو

مقدمة عن الدورة التدريبية:

يعتبر دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 الصادر عن إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي تحديثاً أدخل على الطبعة الصادرة في عام 1986 من دليل إحصاءات مالية الحكومة، والغرض من هذا الدليل هو أن يكون مرجعاً يصف نظام إحصاءات مالية الحكومة.

وهو يغطي المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية، ويقدم إطاراً تحليلياً شاملاً يمكن وفقاً له تلخيص الإحصاءات وعرضها في شكل ملائم للتحليل والتخطيط وتقرير السياسات.

أهداف الدورة التدريبية: في نهاية الدورة سيكون المشاركون قادرين على:

- التعرف على التدفقات والأرصدة والقواعد المحاسبية..
- معرفة البيانات المتعلقة بوحدة قطاع الحكومة العامة.
- فهم مقاييس الأنشطة الحكومية التي تعتبر مهمة لدراسة سياسة المالية العامة.
- التعرف على أنواع الإيرادات وتصنيفهم.
- التعرف على أنواع المصروفات ومحتوياتهم وتصنيفهم.
- معرفة الميزانية العمومية والمبادئ التوجيهية بشأن الطرق المستخدمة في تقدير القيمة السوقية الجارية لمختلف أنواع الأصول والخصوم.
- فهم المعاملات في الأصول غير المالية.
- فهم المعاملات في الأصول المالية والخصوم.
- التعرف على التدفقات الاقتصادية
- التعرف على عمليات الدين الحكومي.

الفئات المستهدفة:

- المدراء الماليون.
- الماليون والمحاسبون.
- العاملون في القطاع المصرفي.
- العاملون في الأسواق المالية.
- مدراء التخطيط المالي ورؤساء الحسابات ومدراء التدقيق.
- المراقبون الماليون وغيرهم من المسؤولين بالشؤون المالية.
- المدققون وطلبة العلوم الإدارية والمالية والمصرفية.
- كل من يجد في نفسه الحاجة لهذه الدورة ويرغب بتطوير مهاراته وخبراته.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: التدفقات والأرصدة والقواعد المحاسبية:

- التدفقات والأرصدة التي يتم قيدها في نظام إحصاءات مالية الحكومة.
- البيانات المتعلقة بوحدة قطاع الحكومة العامة هي إما تدفقات {معظمها معاملات} أو أرصدة {الأصول والخصوم والقيمة الصافية}.
- القواعد المحاسبية المستخدمة في قيد التدفقات والأرصدة.
- تعلق هذه القواعد بنوع النظام المحاسبي المستخدم ووقت القيد والتقييم.

الوحدة الثانية: الإطار التحليلي:

- الكشف المالي التي تدمج جميع التدفقات الاقتصادية والأرصدة لدى قطاع الحكومة العامة.
- مقاييس الأنشطة الحكومية التي تعتبر مهمة لدراسة سياسة المالية العامة.

الوحدة الثالثة: الإيرادات:

- تدفقات الموارد الداخلة الناتجة عن المعاملات التي تؤدي إلى تغير في القيمة الصافية.
- تصنيف أنواع الإيرادات "وصف بالتفصيل محتويات كل فئة من فئات التصنيف".

الوحدة الرابعة: المصروفات:

- تدفقات الموارد الخارجة الناتجة عن المعاملات التي تؤدي إلى تغير في القيمة الصافية.
- تصنيف أنواع المصروفات {هما التصنيف الوظيفي والتصنيف الاقتصادي}.
- وصف بالتفصيل محتويات كل فئة من فئات التصنيفين.
- تصنيف وظائف الحكومة.

الوحدة الخامسة: الميزانية العمومية:

- الأصول والخصوم المدرجة في نظام إحصاءات مالية الحكومة.
- مبادئ توجيهية بشأن الطرق المستخدمة في تقدير القيمة السوقية الجارية لمختلف أنواع الأصول والخصوم.
- تصنيف لأنواع الأصول والخصوم.
- وصف بالتفصيل محتويات كل فئة من فئات التصنيف.

الوحدة السادسة: المعاملات في الأصول غير المالية:

- تصنيف المعاملات في الأصول غير المالية وخصائص تلك المعاملات، كالتقييم ووقت القيد.

الوحدة السابعة: المعاملات في الأصول المالية والخصوم:

- خصائص المعاملات في الأصول المالية والخصوم، كالتقييم ووقت القيد والمتأخرات.
- وصف تصنيفها حسب القطاع والإقامة والأداة المالية.

الوحدة الثامنة: التدفقات الاقتصادية الأخرى:

- جميع التغيرات في قيمة الأصول والخصوم أو في حجمها غير الناشئة عن معاملات، كالتغيرات في السعر السوقي لورقة مالية أو اكتشاف رواسب معدنية.
- تقديم تصنيفا لأنواع التدفقات الاقتصادية الأخرى ويصف بالتفصيل محتويات كل فئة من فئات التصنيف.

الوحدة التاسعة: عمليات الدين الحكومي:

- مختلف المعاملات المرتبطة بالدين والتدفقات الاقتصادية الأخرى التي قد تشارك فيها إحدى وحدات الحكومة العامة، وكيفية قيدها في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية:

- العلاقة بين نظام إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام 1993.
- كيفية استخدام البيانات المعدة لأغراض نظام إحصاءات مالية الحكومة كمداخلات في إعداد بيانات قطاع الحكومة العامة في نظام الحسابات القومية.

الوحدة العاشرة: التصنيفات:

- نظام رموز التصنيف المستخدم في نظام إحصاءات مالية الحكومة.